بدء فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر في الدوحة بمشاركة سورية

وزير النفط: بسبب الحرب انخفض إنتاج النفط السوري من ٣٨٥ ألف برميل إلى ١٥ ألف برميل

الوطن

بدأت أمس فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر الذي تقيمه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» على مدار يومين في العاصمة القطرية الدوحة بمشاركة بمشاركة سورية ووفود رسمية من جميع الدول العربية إضافة إلى مجموعة من كبار المسؤولين والشخصيات، ونخبة من الباحثين والمختصين بشؤون البترول والطاقة في المؤسسات العربية والدولية. ويمثل سورية في هذا المؤتمر الذي يعقد تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي» وفد رسمي برئاسة وزير النفط والثروة المعدنية الدكتور فراس قدور.

وأكد الدكتور قدور في كلمته خلال افتتاح المؤتمر أن الطاقة تعتبر عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان، وقد أدى النقص الحاد في المشتقات النفطية والغاز الطبيعي وبالتالي الكهرباء في سورية إلى ضعف القدرة على سد حاجة المجتمع والقطاعات الاقتصادية والخدمية.

وأضاف: بعد مضي ما يزيد على اثني عشر عاماً من الحرب الظالمة على سورية، حيث تعرّضت حياة المواطنين وسبل المعيشة فيها إلى خسائر كارثية وكان لها وقعٌ شديدٌ على الاقتصاد، فدُمِّرت البنى التحتية وتراجع مستوى توفير الخدمات الأساسية على نحو كبير، ما يستدعي دعم هذا القطاع ورفع كفاءة الاستخدام فيه ومواكبة التحول الطاقي الذي يشهده العالم حالياً والتوسع بمشاريع الطاقة المتجددة، وهو أفضل أنواع الاستجابة الإنسانية لمتطلبات المجتمع السوري وهو الخطوة الأولى في إعادة إعمار سورية.

وأوضح قدور أن الحرب التي بدأت على سورية منذ عام ٢٠١١ أثرت في قطاع الطاقة بشكل كبير من حيث حجم التخريب الذي طال مكوناته بشقيه النفطي والكهربائي ومن حيث قدرته الإنتاجية حيث انخفض إنتاج النفط من نحو ٣٨٥ ألف برميل في اليوم عام ٢٠١١ إلى نحو ١٥ ألف برميل في الوقت الراهن وكذلك انخفض الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي من نحو ٣٠ مليون متر مكعب باليوم عام ٢٠١١ إلى نحو ١٠ ملايين متر مكعب باليوم في الوقت الراهن ولأن إنتاج الكهرباء في سورية يعتمد بشكل شبه كلي بنسبة ٩٤ بالمئة على حوامل الطاقة التقليدية (الغاز الطبيعي والفيول أويل) انخفضت كميات الكهرباء المنتجة في محطات توليد الكهرباء نتيجةً لذلك إلى ١٩,٢ مليار كيلو واط ساعي عام ٢٠٢٢.

واستعرض وزير النفط الآثار السلبية الكبيرة في مشاريع قطاع الطاقة والكهرباء التي سببتها الحرب والتدابير القسرية ومنها تعليق الشركات العالمية العاملة في مجال التنقيب والاستكشاف لأعمالها، ونقص مستلزمات العمل وعدم القدرة على تأمين القطع التبديلية وتوقف العلاقات المصرفية مع البنوك العالمية وفوات الفرصة من إنتاج الكهرباء من مشاريع الطاقات المتجددة إضافة إلى التسرب الكبير في الكوادر البشرية الخبيرة في قطاع الطاقة والكهرباء لافتاً إلى أن هذه التحديات التي فرضت على قطاع الطاقة والكهرباء بسبب الحرب والتدابير القسرية، تتطلب تضافر الجهود كافة لإعادة هذا القطاع إلى ما كان عليه قبل الأزمة لتوفير مصادر الطاقة من نفط وغاز وكهرباء والنهوض بالعجلة الاقتصادية وتوفير المتطلبات الإنسانية الأساسية، وقال: على الرغم من كل التحديات اتخذت سورية خطوات عديدة في مجال الطاقات البديلة وسنت قوانين جديدة لتشجيع المستثمرين على إنشاء محطات توليد للطاقة، اعتماداً على الطاقات المتجددة، ويسرت الإجراءات لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، وتواصل الحكومة السورية بذل جهود كبيرة لدعم قدرة المواطنين على الصمود في وجه الآثار السلبية للتغير المناخي ومكافحة الفقر وتطوير القطاع الزراعي وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية، متطلعين لدعم الدول المشاركة لجهودها الرامية لتجاوز تلك التحديات وتحقيق الرفع الفوري والكامل وغير المشروط للإجراءات القسرية غير الشرعية التي تعاني منها العديد من دولنا.

وختم الوزير كلمته بالقول: إن اجتماع اليوم يعبر عن روح التضامن والشراكة الصادقة بين الدول المشاركة، في مواجهة التحديات في مجال الطاقة وتبعاتها ما يفرض علينا العمل لتحقيق استجابة مشتركة تنطلق من إدراك للأزمات والتحديات التي تواجه دولنا والتي لا تقتصر على المواضيع والاقتصادية والتدخلات الخارجية، وإنما تتخطاها لتشمل انعكاسات الوضع البيئي الخطير على كوكبنا، وما ينجم عنه من كوارث طبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير وحرائق الغابات التي لم نشهد لها مثيلاً منذ عشرات السنين.

ويناقش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر عدداً من الملفات المهمة، في مقدّمتها التطورات الدولية في أسواق الطاقة العالمية وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي، إضافة إلى موضوعات تتعلق بالطاقة والبيئة والاستدامة.

في قراءة لمشروع موازنة ٢٠٢٤

سيروب: الرواتب والأجور تشكل ١٧ بالمئة فقط من الاعتمادات الجارية

لن يكون القطاع الخاص بديلاً أو معوضاً عن انسحاب الدولة من الاستثمار العام

غصن: الحكومة لا تخطط ولا يوجد مشروع استثماري انتاجي

جلنار العلي

بيّنت عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية السورية الدكتورة رشا سيروب، أنه عند دراسة الموازنة العامة للدولة يتبين أنها موازنة يتم الالتزام بها خلال المهل الدستورية من حيث مواعيد إصدارها وإقرارها، ولكن على أرض الواقع لا التزام ببنودها أو بالسياسات التي يحكى بها ضمن هذه البنود، وطبعاً هذا في حال افتراض إمكانية إطلاق وصف موازنة عامة للدولة عليها، لأن الموازنة حسب القانون المالي الأساسي هي خطة مالية تكون الغاية منها تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والأهداف التنموية للعام التالي.

موازنات بلا أهداف

واعتبرت سيروب خلال ورقة عمل قدمتها في الحلقة النقاشية التي أقامتها الجمعية يوم أمس بعنوان «قراءة في مشروع موازنة ٢٠٢٤»، أن جميع الموازنات من دون استثناء لا تشمل أي مستهدفات، موضحة بأن الحكومة عندما تقول إنها ستنفق ٣٥,٥ تريليون ليرة سورية في العام القادم، و تحدد معدل النمو الاقتصادي المستهدف، أو معدل البطالة الذي ترغب في تخفيضه، أو معدل التضخم، باستثناء موازنة عام ٢٠٢٣ التي ذكرت معدل النمو المستهدف، إلا أنها لم تحقق بشكل كامل، وذلك يعود إلى عدم تحديد هذه المعدلات بناء على أرقام تتطلق وتابعت: «بالنظر إلى قطع الحسابات والأرقام الفعلية، فإن موازنة العام القادم تشكل جميع الأرقام الفعلية التي أنفقت في جميع سنوات الحرب، إذا هذا يعد مؤشراً على ضخامة أرقام هذه الموازنة مقارنة مع الأرقام الفعلية التي تنفق، ولكن على اعتبار أن هذه الأرقام هي وثيقة رسمية فيجب تحليلها ودراستها».

وبدأت سيروب فيما بعد بتحليل أرقام موازنة العام القادمة، التي تبيّن أن حجم الإنفاق الحربي يقدر بـ٢٦,٥ تريليون ليرة، والاستثماري بـ٩ تريليونات ليرة، على حين وصل حجم الإيرادات الجارية إلى ١٥ تريليون ليرة، فيما وصلت نسبة العجز بالموازنة إلى ٩,٤ بالمئة، وهذا ما تصر الحكومة على دائم على إبرازه للتذكير بأن هذا العجز يرهق الخزينة العامة للدولة، وأن السبب الأساسي فيه هو الإنفاق العام.

وفي السياق، أشارت سيروب إلى أن أكبر نسبة زيادة في بنود موازنة العام القادم مقارنة بالعام الحالي تتمثل في الاعتمادات الاستثمارية والتي ازدادت بنسبة ٢٠٠ بالمئة، ولكن عندما يتم تفصيل أرقام هذه الاعتمادات يتبين وجود نسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠ بالمئة تسمى بالاحتياطات الاستثمارية، أي إن هذه النسبة غير مخصصة للمؤسسات الحكومية ويتم اللجوء إليها في حال أنفقت بعض هذه المؤسسات كامل حجم الإنفاق الاستثماري المخصص لها، ولكن لا يتم استخدام هذه الاحتياطات لأن نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية لا تتجاوز ٤٠-٥٠ بالمئة بأفضل حالاتها، وقد يتم استخدامها لاحقاً في بعض المناقلات بين الإنفاق الاستثماري والجاري.

زيادة ٩٥ ٪

وأشارت سيروب إلى أن الاعتمادات الجارية «الرواتب والأجور، النفقات الإدارية والتحويلية، الديون والالتزامات واجبة الأداء» ازدادت بنسبة ٩٥ بالمئة مقارنة بموازنة العام الحالي، ولكن فعلياً تقل النسبة الحقيقية عن ذلك، فمثلاً الزيادة في كتلة الرواتب والتي تصل إلى ١١٦ بالمئة نفّذت أساساً في العام الحالي، ولكن بالمجمل بالنظر إلى جميع بنود الموازنة الحالية يتبيّن أن الزيادة الإجمالية بنسبة ١٠٠ بالمئة بشكل مبالغ به، معيدة ذلك إلى عدة أسباب أساسية متذكرة في البيان المالي الحكومي، حيث تم اعتماد سعر صرف الدولار في موازنة العام القادم بـ١١٥٠٠ ليرة، وهذا يعد نقلة نوعية، ففي عام ٢٠٢٣ كان سعر الصرف المعتمد ٣٠٠٠ ليرة، أي هناك زيادة فيه تقدر بـ٢٨٣ بالمئة، كما أنه تم تسعير القمح الوطني بـ٤٢٠٠ ليرة، علماً أنه كان في العام الحالي ٢٨٠٠ ليرة، وهذا ما ينعكس على النفقات التحويلية أو مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار، إضافة إلى سعر القمح المستورد الذي تم تسعيره بـ٤١٥٦ ليرة في حين كان بـ١٣٥٠ ليرة، أي إن الزيادة فيه وصلت إلى نحو ٣٠٠ بالمئة.

النسبة الأكثر للديون

وفي السياق ذاته، بيّنت سيروب أن الرواتب والأجور في موازنة العام القادم شكلت ١٧ بالمئة من مجمل الاعتمادات الجارية، أما النسبة الأكبر فتركزت ببند الديون والالتزامات واجبة الأداء، حيث وصلت التزامات الدين العام في عام ٢٠٢٤ إلى تريليوني ليرة كسداد أقساط وفوائد سواء لقروض داخلية أو خارجية أو سندات الخزينة، إضافة إلى الاعتمادات غير الموزعة الأخرى التي تشكل وزناً كبيراً جداً من الإنفاق الجاري والديون والالتزامات واجبة الأداء، مشيرة إلى أنه في السنوات الثلاث الأخيرة تغيّرت التركيبة الهيكلية للإنفاق الجاري، فعلى سبيل المثال شكلت الديون والالتزامات الواجبة الأداء في عام ٢٠٢١ نسبة ٢٦ بالمئة، لتصبح ٤٤ بالمئة في عام ٢٠٢٤، علماً أن هذه النفقات تسمى نفقات غير منتجة.

أما ما يخص بند النفقات التحويلية والمقصود بها إعادة توزيع الدخول لمصلحة الطبقات الأقل دخلاً، والتي تضم بشكل أساس مساهمة الدولة في تثبيت الأسعار، فقد تغير وزنها النسبي، إذ كان في عام ٢٠٢١ يشكل نحو ٥٢,٥ بالمئة لينخفض في عام ٢٠٢٤ إلى ٢٦ بالمئة، أما النفقات الإدارية فقد ارتفعت من ٧,٤ بالمئة في عام ٢٠٢١، إلى ١٣,٧ بالمئة في عام ٢٠٢٤، لافتة إلى أن الغاية الأساسية من هذا التغير النسبي دراسة كيفية توجيه الإنفاق الجاري، ففي السابق كانت الدولة تحمي عموم المواطنين سواء عن طريق الرواتب والأجور عندما كانت توظف نحو مليوني عامل، أو عن طريق النفقات التحويلية، ومن الملاحظ أن هذه الكتلة التي كانت منذ ثلاث سنوات تشكل ٦٧ بالمئة، انخفضت إلى ٤٣ بالمئة، وما تبقى فهو نفقات غير منتجة وهي النفقات الإدارية والتحويلية والالتزامات التي تصل نسبتها إلى ٥٧ بالمئة، تنفق عن طريق العجز، لذا فمن الطبيعي حدوث التضخم، ولا يشعر المواطن بانعكاس هذه الكتلة المالية التي تنفق على أساس تحقيق تنمية اقتصادية، وتحسين المستوى المالية القصيرة المدى التي لا يتجاوز عمرها الستة، تسهم بشكل أساس في تدهور المستوى المعيشي لعموم المواطنين.

> سيروب: نسبة الضريبة على الأرباح الحقيقية ١٣,٤ بالمئة وهي منخفضة جداً

ومن جهة أخرى، طرحت سيروب تساؤلاً ما إذا كان العجز يشكّل إشكالية حقيقية في الاقتصاد السوري؟ واتخذت من عام ٢٠٢١ أساساً في مقارنة معدلات العجز، على اعتبار أن الحكومة الحالية بدأت أعمالها في آب من هذا العام، حيث ازداد نمو العجز بنسبة ٧١ بالمئة، مقارنة مع عام ٢٠٢٠، في حين ازداد في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٦٥ بالمئة، أما في عام ٢٠٢٣ فقد ازداد بنسبة ١٨ بالمئة فقط، وفي ٢٠٢٤ ازدادت النسبة لتصل إلى ٩٣,٥ بالمئة، ولكن عند النظر إلى مقدار العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيتبيّن أنه غير مرتفع بشكل كبير، موضحة بأن نسبة عجز الموازنة في عام ٢٠٢٣ لم تشكل أكثر من ٨,٢٨ بالمئة، وهذا الرقم لا يمكن اعتباره إرهاقاً واستنزافاً للاقتصاد السوري، ولكن تكمن الإشكالية الحقيقة وفق سيروب، في مصادر تمويل هذا العجز ومعدل نموه مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي، فيجب أن يكون الإنفاق الحكومي لمصلحة تحقيق معدلات نمو اقتصادية معينة، ولكن بالحد مع ازدياد العجز بالموازنة أن معدل النمو الاقتصادي الاسمي خلال سنتي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، هو أقل من معدل نمو العجز، وهذا يعني أن الدولة تضطر إلى طباعة عملة ورقية لتمويل الإنفاق دون تحقيق أي إنتاجية عالية في السلع والخدمات.

أعلى من العجز

وتابعت: «أما في عام ٢٠٢٣، فكان معدل النمو الاقتصادي الاسمي أعلى من معدل نمو العجز، وهذا يفترض أن يؤدي إلى استقرار في الأسعار، ولكن لمقارنة الأرقام الفعلية يجب مقارنة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وليس الاسمي، أي كمية السلع والخدمات المنتجة بسبب السياسة المالية المخططة، فمثلاً في عام ٢٠٢٣ بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ١,٤٥ بالمئة، أما معدل نمو العجز فكان ١٨ بالمئة، أما في عام ٢٠٢٢ فقد كان معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ٠,٥١ بالمئة، أي إنه سالب، ومعدل نمو العجز وصل إلى ٦٥ بالمئة، وهو أعلى بكثير ما يسهم بشكل أساس في رفع معدلات التضخم».

وحول مصادر تمويل العجز، أشارت سيروب إلى أن البيان المالي الحكومي بيّن أن التمويل يكون إما عن طريق قروض وموارد خارجية لا تشكل نسبة تذكر، أو بسندات الخزينة العامة للدولة التي لا تشكل نسباً كبيرة بتغطية العجز، أو بواسطة قروض داخلية، أو عن طريق التمويل بالعجز ويقصد به «المأخوذ من الاحتياطي»، ويشكل المصدران الأخيران ٩٠ بالمئة من التمويل، ويسهمان بزيادة نمو المعروض النقدي، وبالتالي رفع معدلات التضخم، والملاحظ أن الإنفاق العام هو أحد أسباب رفع معدلات التضخم في سورية، ليس بسبب كتلته وإنما لعدم كفاءته، لكونه لم يؤدِّ إلى تحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى التوزع النسبي ما بين الاعتمادات الاستثمارية والجارية، اعتبرت سيروب أنه حتى لو ازدادت الاعتمادات الاستثمارية بنسبة ٢٠٠ بالمئة عن موازنة العام الحالي، فهي بالواقع لا تشكل أكثر من ٢٥ بالمئة من مجمل الإنفاق العام، لافتة إلى أنه في ظل الظروف الراهنة في سورية لن يكون القطاع الخاص بديلاً أو معوضاً عن انسحاب الدولة من الاستثمار العام، مهما أعطي من مزايا وتسهيلات، وبالتالي فإن ذلك لن ينعكس على معدلات البطالة، متابعة: «بالعودة إلى نسبة المخصصات الاستثمارية في عام ٢٠١١ فقد كانت ٤٦ بالمئة من مجمل الإنفاق العام، وكان يتم انتقادها أنها تقل عن ٥٠ بالمئة، أما في السنوات ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ فهذه المخصصات كانت تقل عن ٢٠ بالمئة، وهذا يدل على خلل هيكلي في واقع الاقتصاد السوري، فهو غير قادر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، أو تخفيض معدلات البطالة، وحجم المستورات الفعلية سواء بشكلها الرسمي أو المهرب».

وبالانتقال إلى الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، أشارت سيروب إلى أن الإيرادات الجارية التي تتضمن الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة، وبدلات الخدمة تصل نسبتها إلى ٥٧ بالمئة وهو رقم جيد، أما الاستثمارية فهي ٤٢,٤ بالمئة، أما ما تبقى فيسمى الإيرادات الاستثنائية الذي يتم من خلال تمويل العجز.

فائض ٤١ ٪

وحول أكثر المكونات التي تخطط الحكومة لتحقيق إيرادات من خلالها، ذكرت سيروب الفائض المتاح من الصناعات الاستخراجية حيث تصل نسبته إلى ١٢,٤٣ بالمئة من مجمل الإيرادات، علماً أنه خلال عملية قطع الحسابات لعام ٢٠٢٢ تبين أن الفائض المتاح لا يتجاوز ٣ بالمئة، ويضاف إلى هذه المكونات حق الدولة من حقول النفط وتقدر الإيرادات المخطط لها من ذلك بـ١٢,٣٣ بالمئة، علماً أن الذي يقال فيه بشكل دائم إن القطاع الحكومي خاسر وهناك حاجة لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، متسائلة عن الأساس الذي يتم من خلاله اعتماد موارد كبيرة بهذا الحجم من القطاع العام.

وإلى ذلك، وصل حجم الإيراد بدل نقدي إلى ٤,٧٥ بالمئة، والرسوم القنصلية ٦,١٣ بالمئة، والجمركية ٥,٨١ بالمئة، ورسم خروج ٢ بالمئة، أي هناك ما نسبته ١٨ بالمئة عبارة عن إيرادات تعتمد عليها الحكومة في العام القادم، وأرقامها ضخمة نتيجة ارتفاع سعر الصرف، وبالتالي في حال انخفض سعر الصرف تنخفض هذه الإيرادات، وبالتالي بناء هذه النسبة من الإيرادات على سعر الصرف يشكل إشكالية حقيقية، أي إن مصادر دخل الحكومة غير أساسية.

وفيما يخص بند الضريبة على الأرباح الحقيقية في قطاع الأعمال سواء أكان خاصاً أم حكومياً، فقد وصلت نسبة هذه الضريبة إلى ١٣,٤ بالمئة، وهي تعد منخفضة جداً، فالضريبة على الرواتب والأجور تصل إلى ١,٩ بالمئة وهي منخفضة وتعطي مؤشراً مريحاً للعامل، ولكن عند مقارنتها بالضريبة على ريع رؤوس الأموال المتداولة وريع العقارات التي تقل عن نسبة ٢ بالألف، فإذاً ضريبة الرواتب والأجور تصل إلى ٢٠ ضعفاً، وهذا يشير إلى أن السياسة المالية لا تدعم قوة العمل وإنما تدعم رأس المال.

وأشارت إلى أن رسم الإنفاق الاستهلاكي يصل إلى ٣ بالمئة، وإيرادات الفنادق المملوكة للدولة وإيرادات أملاك الدولة واستثماراتها العامة لا تشكلان ٠,٢ بالمئة.

عدم موضوعية

واعتبرت سيروب أن هيكل الإيرادات يعطي دلالة على عدم الموضوعية في وضع أرقام الموازنة العامة للدولة فهي تعتمد على أرقام حقيقية ولا تستند إلى أسس موضوعية لكيفية تمويل الإنفاق العام، لافتة إلى أن السياسة المالية للعام القادم غير عادلة في توزيع الدخل لكونها تعتمد على الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تسمى بالضرائب العمياء المخالفة للدستور على اعتبار أن نظام الضرائب يجب أن يكون تصاعدياً، على حين نسبة المباشرة منها للناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز ٤,٢ بالمئة في عام ٢٠٢٣، وهي طوال سنوات الحرب لم تتجاوز ٤,٥ بالمئة، وبالتالي كيف ستنفق الحكومة في حال عدم وجود موارد لديها؟ مضيفة: «هذه النسبة تتجاوز ٣٠ بالمئة في الدول الرأسمالية ودول اقتصاد السوق الاجتماعي، وهذا طبيعي كي تكون الدولة قادرة على القيام بمهامها الاجتماعية»، وفي السياق ذاته، أشارت سيروب إلى التهرب الضريبي وانخفاض قيمة الضرائب المباشرة، فالحكومة منذ فترة ما قبل الحرب تتحدث عن وجود عجز سببه الزيادة في الإنفاق العام، إنما المشكلة الحقيقية تكمن في انخفاض الإيرادات العامة الناجمة عن التهرب الضريبي والفساد وعدم الاستثمار الأمثل لأملاك الدولة العامة.

> عضو غرفة تجارة دمشق: المجتمع السوري مجتمع متهرب ضريبياً بالكامل

قناعات ومصالح

الصحفي الاقتصادي زياد غصن، اعتبر أن طريقة إعداد الموازنة حتى الآن ما زالت تتم بالطريقة المعتادة الأساسية حيث تقدم المؤسسات العامة خططها ومشروعاتها وتتم مناقشتها بوزارة المالية التي لا يوجد فيها معايير محددة، فإما تكون بناء على قناعات شخصية أو بحسب المصالح المباشرة بين الوزارات المعنية، ولكونه لا يوجد لدى الحكومة ما يعرف بالخطة الثانوية أو الخطة الخمسية التي كان معمولاً بها، فالمفترض أن تكون الموازنة العامة هي من يحدد خطة الدولة، معتبراً أن هذه الطريقة تؤدي إلى إنتاج الحالات الفاشلة ذاتها في السنوات السابقة، ولفت غصن إلى أن الحكومة لا تخطط، وأن الأرقام الموضوعة في الموازنة ليس لها أي مؤشر، ففي بند الصعوبات التي تواجه الموازنة في عام ٢٠٢١ كان أول ما ذكر هو عدم وجود مشروع استثماري إنتاجي، أي إن الخطة الاستثمارية على قلتها ومحدوديتها لا تحتوي على مشاريع إنتاجية، ففي إما استكمال أعمال بناء وإما شراء تجهيزات.

وأشار غصن إلى أنه يتم التعامل مع زيادة اعتمادات الموازنة كنمو اقتصادي، وليس كتضخم، والكارثة الأكبر تتمثل في عملية التقييم التي تجرى على نسب الإنفاق وليس على أسس التنفيذ، وبالتالي فكل المؤسسات تنفق بشكل سريع.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، علّق على مسألة التهرب الضريبي بأن المجتمع السوري هو مجتمع متهرب ضريبياً بالكامل، لافتاً إلى أن التاجر لا تنحصر مشكلته بحجم الضرائب المفروضة عليه من وزارة المالية، وإنما مشكلته تتوزع بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمصرف المركزي ووزارات الاقتصاد والصناعة والتجارة الداخلية، مشيراً إلى أن التهرب الضريبي يكلف قطاع الأعمال أكثر بكثير من أن يكون واضحاً وشفافاً بدفاتره المالية.